الأمم المتحدة

A/RES/75/208

الجمعية العامة

Distr.: General
29 December 2020

الدورة الخامسة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/75/456، الفقرة 10)]

208/75 - متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها 192/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 217/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 208/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 223/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 207/74 المؤرخ 19 ديسمبر 2019 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرارها 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(1)]، وتدعمُها وتكملُها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن العالميين،

وإذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء

(1) القرار 1/70.

الرجاء إعادة استعمال الورق

مونتيري، المعقود في الدوحة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليه 2015،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وترمي إلى إحداث التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس[2] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[3] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الإعمال الكامل لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تلاحظ *بقلق بالغ* ما تسببه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر يهدد صحة البشر وسلامتهم ورفاههم، وكذلك التعطيل الشديد للمجتمعات والاقتصادات والتأثير المدمر على حياة الناس وسبل عيشهم، وأن أكثر الناس فقرا وضعفا هم الأشد تضررا من الجائحة، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول تعجيلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامُها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

وإذ تلاحظ بقلق أن جائحة كوفيد-19 تسببت في أزمة اقتصادية عميقة في البلدان في جميع أنحاء العالم، وأن البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء يتوقع أن تشهد انخفاضات كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، يرجح أن تكون حادة بوجه خاص في البلدان التي تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية، والتحويلات المالية والسياحة، وأن الخسائر الفادحة في العمالة والدخل من جراء الأزمة تزيد من الفقر بصورة كبيرة على مستوى العالم وتؤدي إلى اتساع الفجوات الناجمة عن عدم المساواة أيضاً، ولا سيما في البلدان النامية، في حين أن التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 تقيد في الوقت نفسه قدرة العديد من البلدان على الاستجابة، عن طريق الحد من الحيز المالي المتاح لها وتردي حالة المديونية الحرجة، وإذ تلاحظ المناسبات الرفيعة المستوى الثلاث بشأن تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي شاركت في

(2) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

عقدها حكومتا جامايكا وكندا والأمين العام، باستخدام منصة افتراضية، مع التسليم بأن المبادرات غير الرسمية المتصلة بالأمم المتحدة والرامية إلى تعزيز الحوار بشأن التعافي المستدام والمرن والشامل في إطار عملية تمويل التنمية، والسعي إلى تعزيز استجابة شاملة ومنسقة لجائحة كوفيد-19، والمساهمة في التعافي ما بعد انتهاء الأزمات، يجب أن تكون متسقة وشاملة، وألا تكون بديلا عن العمل الجاري الذي تقوم به عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية ذات الصلة بل أن تكمله،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماعات التحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومنها مثلا معتكف مجموعة أصدقاء مونتيري،

وإذ ترحب بعقد اجتماعين غير رسميين عن طريق الإنترنت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في 23 نيسان/أبريل و 2 حزيران/يونيه 2020،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى[4] الذي قرر أن يُعقد المنتدى السنوي السادس المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من 12 إلى 15 نيسان/أبريل 2021، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وكذلك أن ينظر منتدى عام 2021 في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر للمتابعة ويبلغ عن ذلك في وثيقته الختامية،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 206/2017 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016،

وإذ تشير كذلك إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى السادس لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين في نيويورك يومي 21 و 22 أيار/مايو 2018، وما انبثق عنه من نتائج[5]؛

وإذ تشير إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019، مباشرة بعد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، تحت رعاية الجمعية العامة،

وإذ تشير أيضا إلى قيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة وبنشر خريطة طريق تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تتطلع إلى المزيد من المعلومات المستوفاة عن تنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021)،

(4) انظر E/FFDF/2020/3.

(5) انظر E/2018/73.

وإذ تؤكد من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019[6]،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن ترى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

وإذ تجدد التزامها بكفالة عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أشد تخلفا عن الركب ومشاركتهم،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[7]؛

2 - ***تؤكد*** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب[8]؛

3 - ***تحيط علما*** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية[9]، وتلاحظ أنه أُبلغ عن إحراز تقدم، وإن بدرجات متفاوتة، في جميع مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، مع الإقرار بأن ثغرات كثيرة لا تزال تعتري التنفيذ؛

4 - ***ترحب*** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحث على تنفيذ تلك الاستنتاجات والتوصيات على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المثابرة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتعوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية التي سيُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام 2021؛

5 - ***ترحب أيضا*** في هذا الصدد بالمضي في وضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة دعما لاستراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مع توخي تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة من كامل الإمكانات التي تتيحها كافة وسائل التنفيذ؛

6 - ***تحيط علما*** بالموجز الذي قدمته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020[10]، وإلى موجز رئيس

---

(6) القرار 291/73، المرفق.

(7) A/75/146.

(8) القرار 313/69، المرفق.

(9) *Financing for Sustainable Development Report 2020* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(10) A/75/93-E/2020/64.

الجمعية العامة لوقائع الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019[11]؛

7 - ***تشدد*** على أن التخطيط المناسب والجيد التوقيت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021 أمر بالغ الأهمية لعمل المنتدى الجوهري ونتائجه؛

8 - ***تدعو*** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يأخذ في الاعتبار، في إطار التحضير لمنتدى عام 2021، مداولات الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية لعام 2019 والموجز الذي قدمته رئيسة المجلس عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2020؛

9 - ***تشير*** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتعين أن ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

10 - ***تحيط علما*** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند لصندوق التبرعات الاستئماني، والتي قدمتها النرويج لمشروع متعدد الجهات المانحة يهدف إلى دعم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين والأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات، وكذلك بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لمساعدة الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء أن تبادر إلى الإسهام بقدر أكبر في الصندوق الاستئماني من أجل مواصلة دعم مشاركة البلدان النامية؛

11 - ***تحيط علما أيضا*** بعقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام 2020 في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 في عن طريق الإنترنت، وتدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى تقديم إحاطة إلى الدول الأعضاء عن نتائج المنتدى، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

12 - ***تشير*** إلى ما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وتتطلع إلى إنشاء المنصة الإلكترونية بسرعة باعتبارها جزءا من الآلية؛

13 - ***تشير أيضا*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

14 - ***تشير كذلك*** إلى عقد المنتدى السنوي الرابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي 14 و 15 أيار/مايو 2019، والذي كان موجز مداولاته الذي أعده الرئيسان المشاركان[12] جزءا من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الثغرة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتلاحظ تأجيل المنتدى السنوي الخامس للجهات المتعددة صاحبة

(11) A/74/559.

(12) انظر E/HLPF/2019/6.

المصـــلحة بشـــأن تســـخير العلوم، والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، من يومي 12 و 13 أيار/مايو 2020 إلى عام 2021، بسبب جائحة كوفيد-19؛

15 - ***تشـير*** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطارا عالميا لتمويل التنمية المسـتدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السـبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسـسـات التجارية والمالية الخاصـة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصـعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة، والعلم والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

16 - ***تكرر تأكيد*** أن الدول لن تسـتطيع بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة عام 2030 دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون إيجاد وسائل تنفيذ تكون طموحة بنفس القدر، وتؤكد مجددا الالتزام الوارد في صـميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

17 - ***تلاحظ*** التوصيات السياساتية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتلاحظ أن التوصيات السياساتية المتفق عليها هي بمثابة مدخلات في أعمال منتدى المجلس الاقتصـادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقا لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

18 - ***تلاحظ أيضـا*** أنه من أجل النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضـافرة لمواجهة الآثار على تحقيق التنمية المسـتدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي- على نحو متوازن ومتكامل، وتحقيق التعافي المسـتدام والشـامل والمرن، ووضـع العالم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من توجيه تدابير الاستجابة القصيرة الأجل لكوفيد-19 نحو دعم التنمية المسـتدامة في الأجلين المتوسـط والطويل، وسـتكون الجهود المحلية وكذلك الإجراءات المتعددة الأطراف والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ضرورية وستحتاج البلدان النامية إلى دعم دولي، وتدعو رئيس المجلس الاقتصـادي والاجتماعي بالتشـاور مع رئيس الجمعية العامة إلى النظر في عقد جزء خاص أثناء المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021، باعتباره مناسـبة تعقد مرة واحدة، لمناقشـة الخطوات الملموسـة الرامية إلى تحقيق تعاف مسـتدام وشـامل ومرن من الانكماش الاقتصـادي الذي تسـببه جائحة كوفيد-19، فيما يتعلق بالجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛

19 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المستقبلية في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، من أجل تعاف مرن ومستدام من الصدمات الاقتصادية التي تسببها جائحة كوفيد-19؛

20 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".

الجلسة العامة 48
21 كانون الأول/ديسمبر 2020